

تحليل نسب الربحية باستخدام (ROE-ROA) وأهم البنود المالية المؤثرة في الأرباح - دراسة مقارنة لعينة من المصارف الأهلية في العراق للمدة 2017-2020

Analysis of profitability ratios using (ROA- ROE) and the most important financial indicators affecting profits - a comparative study of a sample of private banks in Iraq for the period 2017-2020

م. فائزة حسن مسجت الجشعمي¹

Fayza Hassan Mesjat Al-Jushami

¹ كلية الادارة والاقتصاد، العراق، إيميل الباحث الأول، faiza.mosachet@uobasrah.edu.iq

تاريخ النشر: 2022-10-30

تاريخ القبول: 2022-10-05

تاريخ الاستلام: 2022-08-03

1- ملخص: هدف البحث الى تحليل نسب الربحية مع بيان اهم البنود المالية التي تؤثر على الأرباح في المصارف التجارية وقد ركز البحث على اهم النسب المالية ممثلة بمعدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية مع بيان اثر بعض البنود المالية على الأرباح، يستمد البحث أهميته من انه يتناول الربحية لدى المصارف والتي تعد الهدف الأول الذي تسعى المصارف التجارية الى تحقيقه من خلال الاستثمار الأمثل لمواردها المالية وفيما يتعلق بأشكاله البحث فانها تمثلت بالسؤال التالي: هل لدى المصارف القدرة والكفاءة على تحليل نسب الربحية والقدرة على إدارة مواردها المالية مع ادراك ومعرفة تأثير هذه الموارد على أرباحها. في حين افترض البحث ان دراسة نسب الربحية وتحليلها تسهم في التعرف على اهم العوامل التي تؤثر في ارباح المصرف التجاري وقد توصل البحث الى انه كان هناك اختلاف بين المصارف ادارة مواردها المالية بكفاءة وبما يحقق معدلات مرتفعه من الربحية وقد أوصى البحث المصارف العمل على ابتكار الخدمات المصرفية المختلفة فضلا عن تطوير خدماتها الحالية الامر الذي ينعكس جذب المزيد من الزبائن مما يكون له اثر على زيادة الأرباح.

الكلمات المفتاحية: الربحية ROE-ROA-الموجودات- حقوق الملكية- تصنيف JEL : C53 ؛ O2 ؛ Q41

Abstract: The aim of the research is to analyze profitability ratios with a statement of the most important indicators that affect profits in commercial banks. The research focused on the most important financial ratios and the impact of some financial indicators on profits. The research derives its importance from that it deals with profitability, which is the first goal that banks seek and with regard to the problematic The research was represented by the following question: Do banks have the ability and efficiency to analyze profitability ratios and know the most important indicators that affect their profits. their financial resources efficiently. The research recommended that banks work to develop their services, which would have an impact on increasing profits.

Keywords: profitability, ROA, ROE, assets, equity, JEL classification: C53; O2; Q41

1. مقدمة:

يعد القطاع المصرفي من اهم المرتكزات والقواعد الأساسية التي يتم من خلالها بناء نظام اقتصادي سليم ومتطور، وهو من القطاعات التي تقوم بتقديم العديد من الخدمات المتنوعة في مجال الوساطة المالية ومنح التمويل اللازم للمشاريع الاقتصادية المختلفة التي تنعكس على تحقيق التنمية الاقتصادية. كما تهدف المصارف إضافة الى ماسبق الى تطوير الأنشطة التي تمارسها من اجل تحقيق نسب مرتفعة من الربحية حيث تعد الخدمات المالية التي تقدمها المصارف وسيلة مهمة لجذب الزبائن الجدد فضلا عن سعيها في المحافظة على زبائنها القدامى.

تعد المصارف من اكثر المؤسسات عرضة للمخاطر بسبب طبيعة عملها وذلك بسبب التطورات الكبيرة الحاصلة في التحرر المالي والعولمة فضلا عن زيادة حدة المنافسة في الأسواق المصرفية والسعي الدائم لديها في إدارة ممتلكاتها وتخصيصها بالشكل الذي يعود عليها بأكبر منفعة وتحقيق معدلات عالية من الأرباح وفي سعيها لتحقيق هذه الأهداف فانها تكون عرضة للعديد من المخاطر، كما توجد العديد من المؤشرات والعوامل التي تؤثر على ربحية المصارف سواء كانت هذه العوامل داخلية او خارجية وتسعى المصارف دائما الى التكيف معها وتطويعها من اجل الوصول الى تحقيق نسب ربحية مناسبة من اجل الحصول على دخل دائم يساعدها على ضمان الاستمرار والمنافسة في السوق المصرفية. وفي هذا البحث سيتم تناول اهم المؤشرات الخاصة بالربحية فضلا عن المؤشرات التي تؤثر بهذه الربحية.

هدف البحث: هدف البحث الى بيان تحليل وبيان اهم العوامل التي تؤثر على ربحية المصارف التجارية سواء كانت هذه العوامل داخلية ام خارجية فضلا عن تحليل اهم النسب المالية التي تنعكس على تحقيق معدلات مرتفعة من الربحية.

أهمية البحث: يستمد البحث أهميته من انه يتناول الربحية لدى المصارف والتي تعد الهدف الأول الذي تسعى المصارف التجارية الى تحقيقه من خلال الاستثمار الأمثل لمواردها المالية.

اشكالية البحث: تسعى المصارف الى تحقيق نسب مرتفعة من الربحية الا انه يلاحظ انه توجد العديد من العوامل والبنود المالية التي تؤثر بهذه النسب وهنا يمكن صياغة اشكالية البحث بالسؤال التالي: هل لدى المصارف القدرة والكفاءة على تحليل نسب الربحية والقدرة على إدارة مواردها المالية مع ادراك ومعرفة تأثير هذه الموارد على أرباحها.

فرضية البحث: دراسة وتحليل نسب الربحية تسهم في التعرف على اهم البنود المالية التي تؤثر في ارباح المصرف التجاري.

الحدود المكانية: ستركز الدراسة كعينة لها على مصرف بغداد والخليج التجاري والشرق الأوسط العراقي للاستثمار كونهما من أوائل المصارف الاهلية العاملة في العراق.

2 - الدراسات السابقة والاطار المفاهيمي للربحية والعوامل المؤثرة بها

1.2 الدراسات السابقة

أ- دراسة (الجعفري وخضير، 2021): بحث بعنوان "العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية المصارف التجارية في العراق"، هدف البحث الى بيان اهم العوامل الداخلية التي لها تاثير على ربحية المصارف التجارية العاملة في العراق ممثلة بثلاثة مصارف أهلية للمدة (2007-2016)، من خلال دراسة اثر حجم المصرف وحجم المديونية ومصاريف الإعلان والدعاية فضلا عن عدد فروع المصارف على الربحية. وقد توصل البحث الى عدم وجود علاقة بين حجم المصرف وحجم المديونية ومصاريف الدعاية والاعلان على ربحية المصرف، بينما كانت هناك علاقة عكسية بين عدد فروع المصرف وبين الربحية.

ب- دراسة (الساعدي، 2015): بحث بعنوان "ربحية المصارف والعوامل المؤثرة فيها: دراسة تطبيقية على المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"، هدف البحث الى دراسة اثر كل من حقوق الملكية والحجم والمطلوبات والاكتفاء والامتناع والاستثمارات والتدفق النقدي على ربحية المصرف، وقد توصل البحث الى وجود علاقة إيجابية لكل من هذه العوامل على ربحية المصارف بينما لم تكن هناك علاقة للتدفق النقدي على الربحية.

ت- دراسة (الفتلي، 2014): بحث بعنوان "استعمال التحليل المالي لتحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية- دراسة عينة من المصارف الاهلية العراقية"، هدف البحث الى استخدام التحليل المالي لبيان ابرز العوامل التي تؤثر على الربحية وقد تم الاعتماد على قيمة الموجودات وحجم التوظيف وصافي الربح وقياس اثرها على مستوى الربحية، وقد توصل البحث الى وجود اثر لهذه المتغيرات على ربحية المصارف.

ث- دراسة (Kumbirai & Webb, 2010): بحث بعنوان:

"Afinanacial Ratio Analysis of Commerical Bank Performance in South Africa" هدف البحث الى دراسة الخدمات المصرفية في جنوب افريقيا للمدة (2005-2009) من خلال استخدام أسلوب التحليل المالي لقياس نسب الربحية في المصارف عينة البحث، وقد بين البحث الى ان أداء هذه المصارف قد حقق أرباح كبيرة لغاية العام 2007، الا انه نسب الربحية انخفضت في العامين التاليين بسبب الازمة المالية العالمية. كما أشار البحث الى ان استخدام نسب الربحية تستخدم في تحديد نقاط القوة والضعف في أداء المصارف الامر الذي يمكنها من رسم سياسات هامة لتطوير عمل المصرف الامر الذي ينعكس على تحقيق معدلات مرتفعة من الأرباح.

ج- دراسة (Flamini, Mcdonald, 2009) بحث بعنوان:

"The Determinants of commercial Ban; profitability Sub-Saharan Africa" هدف البحث الى تحديد اهم المحددات للربحية في المصارف التجارية العاملة في افريقيا، وقد توصل البحث الى ان ارتفاع العائد على الأصول يرتبط بحجم المصرف وتنوع انشطته، وان أرباح المصرف تتأثر بالمتغيرات الاقتصادية الكلية

كما بين البحث ان هناك علاقة وارتباط كبير بين العائد على الأصول ورأس المال مما يعني ان الاحتفاظ بهذه العوائد يؤدي الى زيادة كبيرة في رأس المال.

نلاحظ من خلال الدراسات السابقة وجود العديد من المؤشرات والعوامل التي لها تاثير كبير على نسب الربحية في المصارف التجارية وفي هذه الدراسة سوف يتم التركيز على تحليل نسب الربحية فضلا عن التعرف على اهم الموارد المالية او العوامل المؤثرة بينها.

2.2 مفهوم الربح والربحية

يعد الربح من الدوافع الأساسية عند بدء أي عمل تجاري فهو المحرك الرئيس الذي يدفع هذه المؤسسات للقيام بالاعمال التجارية، فالربح هو عبارة عن الفائض من الإيرادات عن التكاليف، اذ يوجد مفهومين للربح الأول اقتصادي اما الثاني فهو محاسبي، فالربح من المنظور الاقتصادي هو الفرق بين التكاليف الكلية والإيرادات الكلية وعند طرح الضريبة يطلق عليه صافي الربح بعد الضريبة، اما من الناحية المحاسبية فانه يعني زيادة الإيرادات الكلية على التكاليف الكلية خلال مدة زمنية غالبا ماتكون سنة، اذ يمثل الفرق بين قيمة العوائد التي تحققت والتكاليف التي تتحملها المؤسسة (جاسم ومحمد، 2020: 122). والربح هو عامل مهم واساسي لقياس أداء المؤسسات المالية حيث يقيس جودة الربح ويحدد إنتاجية المصرف ومدى قدرته على تحقيق الأرباح المستقبلية فضلا عن الحفاظ على مستويات كافية من رأس المال (ناجي، 2015: 370). اما الربحية فهو مشتق من كلمتين هما الربح والقدرة، فالربح يعني الأداء التشغيلي وكفاءة المصرف، اما القدرة فهي تعني قوة المصرف على كسب الأرباح، أي ان الربحية تعني القدرة على استخدام واستثمار شي معين بهدف كسب العوائد واستخدامها مرة أخرى (فهد وآخرون، 2020: 426). كما يمكن ان يعرف الربح على انه مقدار التغير في القيمة الحالية لصافي الأصول الخاصة بالوحدة الاقتصادية خلال مدة معينة، اما الربحية فهي العلاقة بين الأرباح التي يتم تحقيقها من قبل المؤسسة والاستثمارات التي كان لها الاسهام في تحقيق هذه الأرباح (الساعدي، 2015: 360).

ان الربحية هي نتيجة نهائية للاداء النهائي للمصرف، الذي يوضح اهم التأثيرات لسياسات وانشطة المصرف خلال السنة المالية حيث هناك العديد من العوامل التي لها تاثير على ربحية المصرف كالتضخم، السياسية المحاسبية والمستوى العالي من المنافسة، فالربحية تعبر عن قوة المركز المالي للمصرف ومدى قدرته على تجنب أي خسارة ممكنة. اذ تركز الربحية عن كل الأرباح التي تم تحقيقها بالفعل وتركز أيضا على معرفة حجم العوائد الفعلية والمحتملة (الكعبي والجبوري، 2021: 152). كما يتحقق هدف الربحية بناء على قرارين الأول هو الاستثمار والثاني التمويل، حيث يقوم القرار الخاص بالاستثمار على قدرة المصرف في استخدام الأموال الفائضة المتاحة له في الفرص الاستثمارية التي من الممكن ان تحقق له عائدا يكون اعلى من التكاليف المرجحة لهذه الأموال والتي يمكن ان يحصل عليها من اما من خلال الاقتراض من الخارج أي من مؤسسات التمويل في الأسواق المالية او عن طريق استخدام الاحتياطييات الاختيارية والأرباح المحتجزة التي يمتلكها، ويتوقف دائما الاختيار بين هذين المصدرين على العديد من العوامل، والتي من أهمها ملائمة مصدر التمويل،

تكلفة هذا التمويل فضلا عن قوانين الاحتياطات القانونية وعنصر المخاطرة التي قد يتم التعرض لها (عبدالرسول، 2017: 387). وعند رغبة المصرف في تحسين الربحية، توجد عدة طرق للقيام بذلك من خلال إدارة جيدة لربحيته ومن اهم هذه الطرق ماييلي (جاسم ومحمد، 2020: 123):

أ- البحث عن جميع الفرص الجديدة فضلا عن تقديم الخدمات المبتكرة والمتجددة في مختلف القطاعات والمناطق الجغرافية وجذب الزبائن الجدد، او من خلال تقديم خدمات متطورة ومميزة للزبائن الحاليين للمصرف.

ب- محاولة تخفيض التكاليف الى ادنى مستوى ممكن، وفي جميع مجالات عمل المصرف وبالأخص التكاليف العمومية التي تكون في اغلب الأحيان مجال للانفاق دون ان تكون هناك رقابة عليها فضلا عن الاستفادة الكاملة من الموارد المالية المتاحة للمصرف، اذ ان اغلب المهتمين بالربحية يركزون دائما على ترشيد الانفاق من خلال خفض التكاليف الى ادنى حد ممكن، كما يمكن تحسين الربحية بطرق أخرى كزيادة القروض فضلا عن رفع معدلات الفائدة او العمولات بهدف استخدام جميع الموارد المتاحة بشكل افضل.

ت- قيام المصرف في رفع أسعار بعض الخدمات التي يتم تقديمها والتي تسمح السياسات والتشريعات برفعها، حيث من المتعارف عليه ان أسعار العمولات والفوائد تكون موحدة بين جميع المصارف بالإضافة الى تطوير العوائد التي يحصل عليها المصرف، فضلا عن تخفيض التكاليف والبحث عن كل البدائل الممكنة التي تؤدي الى تخفيضها.

اما أهمية الأرباح للمصرف فهي تنبع من خلال ماييلي (حمد وناجي، 2017: 418):

أ- تعطي العديد من المؤشرات القوية للجهات الرقابية ان المصرف يسير بشكل صحيح من خلال الخدمات التي يقوم بها ويقدمها للعملاء، كما انها تزيد ثقة أصحاب الودائع بالمصارف التي تحقق أرباح مرتفعة.

ب- ان الأرباح ضرورية لملاك المشاريع اذ انها تزيد من قيمة استثماراتهم وبالتالي ثرواتهم.

ت- يتم قياس الجهود التي تبذلها إدارة المصرف من خلال معدلات الربحية المختلفة، فهي مقياس مهم لاداء هذه الإدارات.

ث- تتعرض المصارف الى العديد من المخاطر، وحتى يستطيع المصرف الاستمرار في السوق المصرفية يتم مواجهتها بهذه الأرباح. حيث يوجد العديد من المخاطر التي تتعرض لها المصارف كمخاطر التصفية الاجبارية، مخاطر الاستثمار ومخاطر الائتمان فضلا عن الاختلاس والسرقة.

3.2 العوامل المؤثرة على ربحية المصارف

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على نسب الربحية في المصارف التجارية، منها عوامل داخلية تتعلق بالمصرف نفسه وبطرق تقديم خدماته للعملاء بالإضافة الى العوامل الخارجية والتي لها تأثير كبير على تحقيق المصرف للأرباح وبالأخص في بيئة تنافسية في السوق المصرفية، ومن اهم هذه العوامل ماييلي:

أ- العوامل الداخلية:

يمكن تحديد أهم العوامل الداخلية التي تؤثر على نسب الربحية في المصارف التجارية بما يلي (الجعفري وخضير، 2021: 341) (حسون وخلف، 2020: 221) (فخري وقادر، 2016: 153) (الاسدي و عجيل، 2020: 134) (Aburime, 2008: 8):

- الكفاءة: حيث تعتبر الكفاءة من العوامل المهمة المؤثرة على الربحية، لأنها تعد كمقياس يحرك من قدرة المصرف في الإدارة الكفوءة لجميع موارده المالية وبمختلف النشاطات التي يمارسها من أجل تقديمه لأفضل الخدمات، فضلاً عن انتاج الإيرادات كونها تعد المكون الأساس لربحية المصرف وذلك انطلاقاً من تحقيق هذه الإيرادات التي تعد عامل مهم في تدوير رأس المال وأصول المصرف وفي جميع الأنشطة.

- السيولة: من الأهداف الرئيسة للمصرف والتي تعبر عن حجم التمويل الذي يكفي لتلبية المسحوبات من الودائع وجميع الالتزامات المالية المترتبة عليه عند الطلب وفي الوقت المحدد، ويرجع اهتمام المصارف بالسيولة لسببين، أولهما أن نسبة مطلوباته النقدية إلى مجموع الموارد تكون كبيرة جداً أما الثاني فهو أن قسم كبير من هذه المطلوبات يكون عبارة عن التزامات قصيرة الأجل، حيث تمثل السيولة سيف ذو حدين إذا انخفضت عن الحد المطلوب أدى ذلك إلى العسر المالي، فضلاً عن ضعف الكفاءة للمصرف ومقدرته على سداد التزاماته تجاه المتعاملين أما إذا زادت السيولة عن الحد المناسب فإن لذلك أثر سلبي أيضاً كونها تؤدي إلى زيادة نسبة الموارد المالية المعطلة والتي لا يتم استثمارها والاستفادة من عوائد هذه الاستثمارات، وبالتالي انخفاض الربحية للمصرف.

- التطور التكنولوجي: أن اعتماد المصرف على التكنولوجيا المتطورة يؤدي دور مهم في تخفيض التكاليف للمصرف، الأمر الذي ينعكس على زيادة صافي الأرباح حيث تسهم هذه التكنولوجيا في زيادة كفاءة الخدمات المقدمة للمتعاملين، كما أن نشر الأجهزة الحديثة للمصارف الآلي سيؤدي إلى زيادة حجم هذه الخدمات بدون أن تكون هناك حاجة إلى زيادة الموظفين وفتح المزيد من الفروع من أجل التوسع جغرافياً، وهذا سيؤدي إلى تخفيض التكلفة وتحسين نسب الربحية للمصرف التجاري، حيث أن عملية استخدام التقنيات الإلكترونية المتطورة خاصة في ظل التطورات الاقتصادية والثورة المعلوماتية والتكنولوجية في مجال الاتصالات يؤدي إلى إضافة العديد من المزايا والخدمات المصرفية الجديدة.

- حجم الودائع: يهدف المصرف إلى جذب المزيد من الودائع، إذ أن أفضل المصارف من حيث الأداء هي تلك التي تحتفظ بمعدلات عالية من حساب الودائع بالنسبة إلى الموجودات، إذ أن زيادة هذه النسبة يعني توفر الأموال التي يتم استخدامها في مختلف الأنشطة الاستثمارية والاقتراض الذي ينعكس على زيادة العوائد المتحققة للمصرف.

- راس المال المدفوع: وهي الأموال التي يقدمها مساهمي المصرف عند تاسيسه، وعلى الرغم من انه لايشكل الا نسبة قليلة من الأموال التي يحصل عليها المصرف الا انه من الضروري ان يتم الاهتمام به وذلك كونه يزيد من ثقة المتعاملين وبالأخص أصحاب الودائع الجارية، فضلا عن انه يعزز من مكانة المصرف في السوق المصرفية.
- عدد فروع المصرف: تؤدي زيادة الانتشار الجغرافي للمصارف خاصة في المناطق التي تكون ذات كثافة سكانية عالية. اذ يؤدي ذلك الى زيادة عدد المتعاملين، كما ان ذلك يؤدي الى سهولة إيصال خدمات المصرف الى التجمعات السكانية البعيدة، وهذا سيجعل من المصرف ذو الانتشار الواسع هدف للجمهور من اجل الاستفادة من خدماته وبالأخص في مجال الإيداع والسحب التحويلات المالية، ان الزيادة الحاصلة في اعداد هؤلاء المتعاملين سيؤدي الى حدوث زيادة في حجم الودائع فضلا عن توفر الأموال التي ستتاح للاستثمار وهذا سيؤدي الى زيادة الربحية.
- الموارد البشرية: تعد نوعية وكفاءة الموارد البشرية العاملة في المصرف من اهم المؤثرات على الربحية في المصرف، ذلك انها تعد من اهم الموارد قيمة، وتعد قوة دافعة للنجاح او الفشل. وذلك يعتمد على معايير التوظيف وإقامة الدورات التدريبية للموظفين وهذا كله يساعد على زيادة كفاءة التشغيل مما ينعكس إيجابا على ربحية المصرف.

ب- العوامل الخارجية:

- القوانين والتشريعات المصرفية: تتأثر الربحية في المصارف بجميع القوانين والتشريعات المصرفية المفروضة من قبل البنوك المركزيه، فضلا عن الجهات الرقابية التي تسهم في تنفيذ السياسات النقدية والمالية حسب ما يتفق مع الأوضاع الاقتصادية السائدة داخل البلد، ومن اجل تحقيق السياسة التي يسعى لها البنك المركزي يقوم باستخدام العديد من الأدوات المتمثلة بسعر إعادة الخصم ، الاحتياطي القانوني وعمليات السوق المفتوحة فضلا عن الضرائب المفروضة على أرباح المصرف والتي تؤثر بشكل واضح على ربحية المصرف التجاري.
- المنافسة: ان زيادة الحدة في المنافسة بين المصارف التجارية يعمل على توزيع الربحية بين هذه المصارف بشكل متفاوت، وذلك لان المصارف تقدم العديد من الخدمات المتنوعة التي تميزها عن بعضها البعض وهذا سينعكس على المركز المالي الذي يؤدي الى زيادة الثقة من قبل الزبائن، وبذلك يستطيع المصرف ان يحقق قدر اكبر من الأرباح مقارنة ببقية المصارف التي لا تمتلك هذا التنوع بخدماتها(جاسم ومحمد، 2020:125):
- سعر الفائدة: يعد سعر الفائدة من المتغيرات الاقتصادية الذي يربط بين المقرضين والمقرضين، وبما ان المصارف هي مؤسسات وساطة مالية فان سعر الفائدة يعبر عن التكلفة التي تدفع على الودائع من قبل المصرف، فضلا عن انه يعتبر ايراد يحصل عليه من خلال منح القروض، وغالبا

مانتعرض المصارف الى مخاطر سعر الفائدة والتي تتزايد وتصبح تهديدا يفرض على أرباح المصرف، فالتذبذب هذا يؤثر على ربحية المصرف من خلال التغير الحاصل بصافي الفوائد التي يحصل عليها المصرف.

- التضخم: يؤدي ارتفاع معدل التضخم الى حدوث عدم توازن بين القيمة الحقيقية والقيمة النقدية للاستثمارات، فقد يكون هناك تساوي في معدل العائد على الاستثمارات من حيث القيمة النقدية في أسواق مختلفة، ولكن يجب الملاحظة هنا ان القيمة الحقيقية لهذه العوائد تكون مختلفة ويعود السبب في ذلك الى الاختلاف في معدلات التضخم بين هذه الأسواق، ولهذا السبب يفضل المستثمر دائما العمل في الأسواق المنخفضة التضخم حتى يحقق عوائد حقيقية مرتفعة (فخري وقادر، 2016: 153).

4.2 نسب الربحية في المصارف التجارية:

تمثل نسب الربحية انعكاس لمدى قدرة المصرف وجودة ادارته، فضلا عن الاستراتيجيات المستخدمة من قبل الإدارة في ظل البيئة التنافسية التي يعمل فيها المصرف على رفع كفاءة العمل وإدارة المخاطر التي قد يتعرض لها (Petersen, 2008: 6)، وتعد نسب الربحية في المصرف التجاري من أهم المؤشرات الاقتصادية والمالية التي يتم استخدامها في تقييم أداء المصرف، إذ يكون الهدف الأساسي منها هو خلق وزيادة الثروة لملاك المصرف كما انها تعطي دائما صورة واضحة عن الأداء المالي الذي يحققه المصرف، وعند الرغبة في قياس ومعرفة الربحية لاي مصرف تجاري فيتم استخدام العديد من النسب المالية التي تسهم في تحقيق هذا الهدف (رشم ودغيم، 2018: 142). ومن أهم هذه النسب يتم استخدامها غالبا لتحديد لربحية المصارف مايلي:

- معدل العائد على الموجودات: او العائد على الأصول وهو عبارة عن العائد على متوسط اجمالي الأصول والذي يوفر العديد من المعلومات عن الربحية (Alper&Anbar, 2011: 145)، وهو من النسب التي تبين جودة الأرباح والذي يتمثل بالاستخدام الأمثل لاصول المصرف، فهو يقيس مقدار الأرباح المتحققة من الأصول المستثمرة، كما انه يقيس كفاءة أداء الإدارة في توظيف مواردها المالية بالشكل الذي يعظم لها الأرباح. ويتناسب هذا المؤشر تناسباً طردياً مع ربحية المصرف، حيث يلاحظ ان اغلب المستثمرين يتابعون هذا المعدل لكونه يقيس الربحية بشكل واضح، ويتم قياس معدل العائد على الموجودات من خلال المعادلة التالية (الرفيعي و قدوري، 2021: 18):

$$\text{معدل العائد على الموجودات} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{اجمالي الموجودات}} * 100\%$$

- معدل العائد على حق الملكية : يعد مقياس لمقدار صافي الدخل الذي يتم تحققة مقابل كل دينار يساهم به المالكون (Rose&Hudgins, 2008: 168)، ويتم استخدامه لتوضيح مدى قدرة المصرف على تحقيق أرباح من خلال استخدام أموال المالكين، إذ ان انخفاض او ارتفاع هذه النسبة له

العديد من الدلالات المالية، والتي توجب على المصرف ان ينظر اليها بشكل جاد حتى لا تتفاقم بالشكل الذي يعرضه الى مخاطر مالية نتيجة زيادة الرافعة المالية في حالة ارتفاع هذه النسبة، اما في حالة الانخفاض فان ذلك يدل على مخاطر التمويل المتحفظ. ولهذه الأسباب يفضل ان تكون هذه النسبة ضمن الحد المسموح به، ويشار الى ان البنك المركزي حدد هذا النسبة بان لا تقل عن 5%، ويمكن قياس معدل العائد على حق الملكية من خلال المعادلة التالية (الفتيلي، 2014: 210).

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{اجمالي حقوق الملكية}} * 100\%$$

ان معدل العائد على حق الملكية هو ليس مجرد قياس للارباح التي يتم تحقيقها ولكنه مقياس لمدى كفاءة المصرف، اذ ان الزيادة فيه تعني زيادة قدرة المصرف على توليد الربح بدون ان تكون هناك حاجة للمزيد من رؤوس الأموال، كما انه يقيس جودة إدارة المصرف لاموال المساهمين والذي ان زاد دل على ان أداء المصرف هو اكثر كفاءة وفاعلية، مما يزيد من جاذبية المصرف من وجهة نظر المستثمرين (فارس و كاظم، 2021: 234)، اما اهم البنود المالية التي تؤثر في ارباح المصرف، والتي تنعكس اما إيجابا او سلبا على نسب الربحية، والتي يمكن قياس تأثيرها من خلال المعادلات التالية (سلمان، 2013: 125):

$$- \text{اثر الموجودات في ربحية المصرف} = \frac{\text{مجموع الموجودات}}{\text{صافي الربح}} * 100\%$$

$$- \text{اثر حقوق الملكية في ربحية المصرف} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{صافي الربح}} * 100\%$$

$$- \text{اثر حجم المديونية في ربحية المصرف} = \frac{\text{اجمالي المطلوبات}}{\text{صافي الربح}} * 100\%$$

3. تحليل نسب الربحية والمؤشرات المؤثرة في الارباح للمصارف عينة البحث

1.3 نبذة مختصرة عن المصارف عينة البحث

-مصرف بغداد

تأسس مصرف بغداد باعتبار شركة مساهمة خاصة وكان رأسماله عند التأسيس يبلغ (100) مليون دينار عراقي، وذلك بموجب شهادة تأسيس ذات الرقم م.ش/4512 والتي صدرت عن دائرة تسجيل الشركات وكان ذلك في 1992/2/18 بموجب قانون الشركات المرقم (36) لسنة 1983 المعدل، وهو يعد أول مصرف عراقي خاص تمت اجازته من قبل البنك المركزي حسب القانون رقم (12) لسنة 1991، وقد باشر المصرف في عمله بمزاولة أعمال الصيرفة المسموح بها اعتبارا من 1992/9/12 وصل بعد ذلك رأس مال المصرف المكتتب به الى 250 مليار دينار عراقي، زادت عدد افرع المصرف الى ان وصلت الى (38) مصرفاً في

نهاية عام 2020 منتشرة في بغداد وبقية محافظات العراق، يقدم المصرف العديد من الخدمات المصرفية و منح مختلف التسهيلات الائتمانية فضلا عن تقديم استشارات مالية للشركات والمؤسسات، كما يقدم الخدمات المصرفية الإلكترونية (<https://www.bankofbaghdad.com.iq>).

- مصرف الخليج التجاري

تأسس المصرف عام 1999 وهو شركة مساهمة خاصة وذلك حسب شهادة التأسيس ذات الرقم م.ش/ 7002 في 1999/10/20 التي تصدر عن دائرة تسجيل الشركات وفق قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 المعدل، و برأسمال بلغ (600) مليون دينار عراقي. باشر المصرف بعمله من خلال الفرع الرئيس وكان ذلك في 2000/4/1 بعد ان حصل على اجازة ممارسة أعمال الصيرفة التي تصدر عن البنك المركزي العراقي حسب قانون البنك المركزي المرقم (64) لسنة 1976. بلغ عدد فروع المصرف في نهاية عام 2020 (18) مصرفاً عاملة داخل العراق (5) منها في بغداد و (13) فرع منتشرة في بقية المحافظات، وقد وصل رأس مال المصرف الى (300) مليار دينار عراقي في نهاية عام 2020، يقوم المصرف بمختلف الأعمال المصرفية كمنح التسهيلات الائتمانية وقبول الودائع فضلا عن انه يقدم استشارات اقتصادية ومالية بالإضافة الى تقديم خدمات البطاقات الائتمانية والعديد من الأنشطة المالية المختلفة (<https://www.gcb.iq>).

- مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار

تأسس المصرف في عام 1993 برأسمال بلغ (400) مليون دينار عراقي دفع منه 100 مليون دينار، باشر بعدها المصرف بعمله بعد ان حصل على أجازة الصيرفة التي تصدر من البنك المركزي العراقي، وقد تم افتتاح الفرع الرئيس للمصرف وبدأ بأستقبال عملائه في يوم 8/5/1994 ، وفي العام نفسه تم تسديد القسط الثاني من رأس المال وقدره 100 مليون دينار من قبل المساهمون ليصبح رأس المال المدفوع 200 مليار دينار، وفي تاريخ 31/12/1995 قررت هيئة المصرف العامة سداد الأقساط المتبقية وذلك من الأرباح التي تحققت للمصرف، ليصبح بعد ذلك رأسمال المصرف مدفوع بالكامل. وقد أستمر بعد ذلك في تنمية موارده المالية فضلا عن الحفاظ على حقوق المساهمين الى ان وصل رأسماله الى 250 مليار دينار عراقي، ويقوم المصرف بكافة الأنشطة المصرفية الاستثمارية والتجارية سواء كانت محلية او دولية بمختلف العملات فضلا عن تقديم الخدمات المصرفية كفتح الحسابات المختلفة والاستشارات المالية (<http://imeib.iq>).

2.3 تحليل المؤشرات المالية للمصارف عينة البحث

- المؤشرات المالية الخاصة بمصرف بغداد

يوضح الجدول رقم (1) ادناه المؤشرات المالية الخاصة بمصرف بغداد للمدة (2017-2020) اذ بلغت اجمالي موجودات المصرف (1090153) مليون دينار عام 2017 ارتفع بعدها حجم الموجودات الى ان وصل الى (1419528) مليون دينار عام 2020 وكانت هذه الزيادة خلال مدة الدراسة الى زيادة حجم الاستثمارات والممتلكات والمعدات فضلا عن الموجودات الأخرى العائدة للمصرف. اما فيما يتعلق بحقوق الملكية فقد بلغت

(266271) مليون دينار عام 2017 واستمرت بالارتفاع حتى وصلت الى (278435) مليون دينار عام 2020 وكان سبب هذا الارتفاع في حقوق الملكية هو تدوير الأرباح من السنوات السابقة. اما المطلوبات فقد تراوحت ارتفعت قيمتها خلال المدة (2017-2020) من (827316-1141092) مليون دينار اما سبب هذا الارتفاع فيعود الى ارتفاع حجم حسابات التوفير والحسابات الجارية حيث وصلت نسبتها (75.6%) من اجمالي المطلوبات. وفي مايتعلق بحجم الودائع فقد تراوحت بين (824216 - 1073265) مليون دينار خلال مدة البحث وقد كان السبب في هذا الارتفاع الى نمو الودائع الثابتة والحسابات الجارية وقد كان مجمل هذا النمو عائد الى قطاع الشركات.

الجدول 1: المؤشرات المالية لمصرف بغداد / مليون دينار

البيان السنوات	الموجودات	حقوق الملكية	المطلوبات	الودائع	صافي الربح
2017	1090153	266271	827316	824216	6122
2018	1113539	266743	846795	846796	4152
2019	1132744	273641	859102	859103	7299
2020	1419528	278435	1141092	1073265	20200

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف بغداد للمدة (2017-2020).

اما الارباح الصافية التي حققها المصرف فقد بلغت هذه الأرباح (6.122) مليون دينار عام 2017، الا انها تراجعت عام 2018 حتى وصلت الى (4.152) مليون دينار، وكان السبب في هذا الانخفاض هو الأوضاع التي مر بها البلد بسبب انخفاض أسعار النفط فضلا عن هبوط سعر صرف العملة وتخفيض النفقات، وهذه العوامل كان لها تأثير كبير على صافي الأرباح ولكن الأرباح عادت وارتفعت الى (7.299) مليون دينار عام 2019 ، والسبب في هذا الارتفاع هو نمو صافي إيرادات العمولات بالإضافة الى صافي أرباح العملة الأجنبية فضلا عن انخفاض التكاليف التشغيلية للمصرف، وهذا الارتفاع استمر بشكل لافت حيث وصل الربح الصافي لمصرف بغداد الى (20.200) مليون دينار عام 2020، وهذا الارتفاع كان بسبب نمو صافي إيرادات العمولات أيضا وصافي ربح العملة الأجنبية بالإضافة الى انخفاض مصاريف المصرف التشغيلية، وهذا ناتج عن كفاءة المصرف في إدارة وضبط مواردها المالية.

- المؤشرات المالية الخاصة بمصرف الخليج التجاري

بلغت قيمة موجودات مصرف الخليج التجاري (603313) عام 2017، انخفضت بعدها الموجودات للسنوات التالية الى ان وصلت الى (510798) مليون دينار، ويرجع السبب في هذا الانخفاض في حجم الموجودات هو انخفاض الأرصدة النقدية لدى البنك المركزي، فضلا عن الانخفاض في صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة. فيما يتعلق بحقوق الملكية فقد بلغت (320887) مليون دينار عام 2017 وتذبذبت هذه القيمة بين الارتفاع والانخفاض الى ان وصلت الى (307172) مليون دينار عام 2020. اما المطلوبات المصرف فتذبذبت قيمتها

من (282425) الى (303626) مليون دينار للمدة (2017-2020)، ويعود السبب الى زيادة مخصص ضريبة الدخل مقارنة مع انخفاض ودائع العملاء في عام 2020. اما ودائع العملاء فيلاحظ انها استمرت بالانخفاض الى ان وصلت الى (180767) مليون دينار عام 2020، وعلى الرغم من هذا الانخفاض الا ان المصرف وبالرغم من الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي مر بها البلاد بسبب ظروف جائحة كورونا والتي اثرت على الاقتصاد بشكل عام وعلى القطاع المصرفي بشكل خاص، الا انه قد تمكن وبفضل السمعة التي يتمتع بها من الاستمرار بالحفاظ على ثقة العملاء، واستطاع أيضا الحفاظ على الودائع، ويعود ذلك الى انتاجية إدارة مالية متحفظة استطاع من خلالها ان يوازن بين السيولة المرتبطة بودائع العملاء الآجلة، حيث لا توجد محددات خاصة بسحب الأرصدة من قبل العملاء وفي أي وقت، وعدم وجود حدود دنيا لهذه العمليات. وقد بلغت نسبة معيار الودائع الآجلة (50%) وهذه النسبة تعد جيدة جدا بالمقارنة مع بقية المصارف، اما صافي الربح فيوضح الجدول ان صافي الربح بلغ (4230) مليون دينار عام 2017 الا انه انخفض في عام 2018 حتى وصل الى (591) مليون دينار ويعود السبب في هذا الانخفاض الى انخفاض الإيرادات التشغيلية بالإضافة الى انخفاض إيرادات العمولات والفوائد وهذا انعكس على انخفاض صافي الربح للمصرف، ثم عادت وتذبذبت الأرباح مره أخرى الى ان وصلت الى (1477) مليون دينار عام 2020.

الجدول(2): المؤشرات المالية لمصرف الخليج التجاري / مليون دينار

البيان	الموجودات	حقوق الملكية	المطلوبات	الودائع	صافي الربح
السنوات					
2017	603313	320887	282425	256803	4230
2018	578336	314472	263863	232934	591
2019	549146	306709	242436	201579	3931
2020	510798	307172	303626	180767	1477

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف الخليج التجاري للمدة (2017-2020).

- المؤشرات المالية الخاصة بمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار

من الجدول رقم (3) بلغ حجم الموجودات (750151) مليون دينار عام 2017، ارتفع الى (800750) مليون دينار عام 2018، وكان سبب هذا الارتفاع الى الزيادة في حسابات رصيد النقد فضلا عن ارصدة الاستثمارات والموجودات الثابتة والموجودات الأخرى، ثم انخفض الى (658231) مليون دينار عام 2019، وكان السبب في ذلك الى الانخفاض في رصيد الاستثمارات والارصدة النقدية بالإضافة الى الائتمان النقدي. وهذا تسبب في ان تنخفض موجودات المصرف، ثم عادت وارتفعت بنسبة منخفضة حيث بلغ حجم الموجودات (692410) مليون دينار عام 2020. اما حقوق الملكية فقد بلغت (265194) مليون دينار ارتفعت بعدها الى (270101) عام 2018، وسبب هذا الارتفاع يعود الى التعليمات الصادرة من البنك المركزي والمتعلقة بتحويل جزء من الأرباح القابلة للتوزيع الى رأسمال المصرف وطرح اسهم إضافية للاكتتاب. وانخفضت بعدها حقوق الملكية حتى وصلت الى (266967) مليون دينار عام 2020، وذلك نتيجة انخفاض المبالغ الفائضة المتراكمة. وبخصوص

المطلوبات فقد تزايدت حيث ارتفعت من (375543) الى (564820) مليون دينار عراق للمدة (2017-2020)، واغلب هذه الزيادة تعود الى زيادة حجم الودائع الادخارية كنسبة من المطلوبات. اما فيما يتعلق بودائع المصرف فقد بلغت (477234) عام 2017 ارتفعت عام 2018، حيث بلغت (533282) مليون دينار عام 2018، ويعود السبب في هذه الزيادة الى قيام المصرف بفتح حساب جديد جاري دائن تابع لقطاع الشركات، فضلا عن زيادة مبالغ نافذة العملة الذي بلغ رصيده (102340) مليون دينار، والتي سجلت ضمن الحسابات الخاصة بالتأمين المستلمة. ثم عادت واستمرت بالانخفاض حتى عام 2020 اذ بلغت (279214) مليون دينار ويشير هذا الانخفاض في حجم الودائع الى التراجع الواضح بأنشطة المصرف فضلا عن الانخفاض في النتائج الإيجابية التي حققها في السنة السابقة. اما البيانات الخاصة بصافي أرباح المصرف فيلاحظ ان الربح بلغ (6291) مليون دينار عام 2017، بخسارة عن العام السابق والسبب في هذه الخسارة الى الخسائر التي تعرضت لها الشركات التابعة للمصرف في عام 2016 والتي بلغت (5708) مليون دينار، ويلاحظ ان هذا الانخفاض استمر وبمعدل سالب بلغ (02295) مليون دينار عام 2018 وبنسبة بلغت (1%) من راس المال المدفوع ارتفع بعدها صافي الأرباح ووصلت الى (3721) مليون دينار عام 2020.

الجدول (3): المؤشرات المالية لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار / مليون دينار

البيان	الموجودات	حقوق الملكية	المطلوبات	الودائع	صافي الربح
السنوات					
2017	750151	265194	375543	477234	6291
2018	831787	270101	422309	533282	1356
2019	692015	267405	424610	390941	1912
2020	692410	266967	564820	279214	3721

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار للمدة (2017-2020).

3.3 تحليل نسب الربحية

- معدل العائد على الموجودات

تقيس هذه النسبة قدرة المصرف على تحقيق أرباح وعوائد من خلال استثمار جميع مصادر الأموال المتاحة له، وكلما ارتفعت النسبة دل ذلك على كفاءة المصرف في استثمار موجوداته في مختلف العمليات التي تحقق له الأرباح (بن ساحة، 2013: 97). من الجدول (4) نلاحظ انخفاض العائد على الموجودات في مصرف بغداد حيث بلغ (0.55%) عام 2017، ثم انخفض الى (0.37%) عام 2018 ومن أسباب هذا الانخفاض أن مصرف بغداد توجد لديه أرصدة نقدية في البنك المركزي العراقي في الفروع الموجودة في أربيل والسليمانية ونظرا للظروف الاقتصادية والسياسية السائدة في العراق مما يصعب من عملية استغلال ارصده في هذه الفروع في العمليات المصرفية (التقرير السنوي لمصرف بغداد، 2018: 21). في عام 2019 ارتفع هذا المعدل مقارنة مع بقية المصارف العاملة في العراق حيث بلغت هذه النسبة (14.0%) عام 2020، ويرجع الفضل في هذا

الارتفاع وعلى الرغم من التغيرات الاقتصادية والتحديات التي نتجت عن ظروف جائحة كورونا والتي رافقتها انكماش في الاقتصاد، إلا أن المصرف استطاع التوسع في الاستثمارات قليلة المخاطرة والابتعاد عن الاستثمارات الخطرة مما حقق لها عائد مرتفع من استثمار هذه الأصول، فضلاً عن النمو الحاصل في الإيرادات الإجمالية بسبب ارتفاع صافي أرباح العملة الأجنبية، بالإضافة إلى زيادة صافي إيرادات العمولات الخاصة بالمصرف فضلاً عن انخفاض المصاريف التشغيلية. أما مصرف الخليج التجاري فقد كانت نسبة العائد على الموجودات (0.70%) عام 2017، وهذه النسبة تذبذبت بين الارتفاع والانخفاض إلى أن وصلت إلى (0.28%) عام 2020، وبرزت أسباب الانخفاض هو انخفاض إجمالي الإيرادات حيث بلغت نسبة هذا الانخفاض (82%) تقريباً عن العام السابق (التقرير السنوي لمصرف الخليج التجاري للمدة (2020)). وهذا يدل على عدم قدرة مصرف الخليج التجاري في استثمار موجوداته بكفاءة بما يعود عليه بالأرباح المناسبة. أما مصرف الشرق الأوسط فقد كانت نسب معدل العائد على الموجودات أيضاً منخفضة نسبياً بسبب انخفاض موجودات المصرف بسبب الانخفاض الحاصل في رصيد الاستثمارات والائتمان النقدي وهذا يدل أيضاً على انخفاض كفاءة المصرف في الاستغلال الأمثل لموجوداته وإدارتها بالشكل الذي يحقق له أرباح مناسبة. وعند المقارنة بين المصارف نجد أن مصرف بغداد أفضل في تحقيق العوائد من أصوله المستثمرة في مختلف المجالات.

الجدول 4: معدل العائد على الموجودات لمصرفي بغداد والخليج التجاري والشرق الأوسط العراقي للاستثمار (%)

البيان	بغداد	الخليج التجاري	الشرق الأوسط العراقي للاستثمار
السنوات			
2017	0.55	0.70	0.83
2018	0.37	0.01	0.16
2019	0.64	0.71	0.27
2020	14.0	0.28	0.53

المصدر: أعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات في الجداول رقم (1)، (2)، (3).

- معدل العائد على حقوق الملكية

تعبر هذه النسبة عن معدل الأرباح أو العائد الذي يحصل عليه المصرف عن طريق استثمار أموال الملاك في مختلف المشاريع، إذ أن انخفاض هذه النسبة يدل على الانخفاض في قدرة المصرف على زيادة الأرباح الموزعة على المساهمين (السبهان، 2016: 35). يوضح الجدول (5) أن مصرف بغداد كان الأفضل من حيث تحقيق الأرباح على استثمار أموال الملاك حيث يلاحظ أن هذه النسبة كانت متزايدة ما عدا سنة واحدة خلال مدة البحث وهي 2018، ويرجع السبب في هذا الانخفاض إلى انخفاض إيرادات العملات الأجنبية بسبب انخفاض سعر الصرف في هذا العام مما أثر على الأرباح المتحققة، وبالتالي انعكس هذا الأثر على العائد على حقوق الملكية، ارتفعت بعدها هذه النسبة حتى وصلت إلى (7.25%) عام 2020، والسبب في هذا ذلك هو ارتفاع حقوق الملكية بسبب تدوير الأرباح من السنوات السابقة وكفاءة المصرف في إدارة هذه الأموال في المشاريع ذات العوائد المرتفعة.

الجدول 5: معدل العائد على حقوق الملكية لمصرفي بغداد والخليج التجاري والشرق الأوسط العراقي للاستثمار (%)

البيان السنوات	بغداد	الخليج التجاري	الشرق الأوسط العراقي للاستثمار
2017	2.29	1.31	2.37
2018	1.55	0.18	0.50
2019	2.66	1.28	0.71
2020	7.25	0.48	1.39

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات في الجداول رقم (1)، (2)، (3).

اما معدل العائد على حقوق الملكية لمصرف الخليج التجاري فقد كانت منخفضة اذ ان اعلى نسبة بلغت (1.31%) عام 2017، وانخفضت بعد ذلك الى ان بلغت (0.48%) عام 2020، ويرجع سبب ذلك الى انخفاض حقوق الملكية فضلا عن عدم قدرة المصرف على الاستثمار الأمثل لاموال المساهمين، مما انعكس على انخفاض العوائد المحققة منها. اما فيما يتعلق بمصرف الشرق الأوسط فان وضعه مشابه لوضع مصرف الخليج التجاري حيث ان هذه النسب لم تتجاوز (2.37%) عام 2017، وهو افضل عائد حققه المصرف من الاستثمار باموال الملاك وذلك بسبب انخفاض حقوق الملكية بسبب انخفاض الفائض المتراكم للمصرف وعدم الاستغلال الأمثل لهذه الموارد بما يحقق الأرباح العالية.

4.3 البنود المالية المؤثرة على ارباح المصارف التجارية

يعد استخدام تحليل البنود المالية من اقدم الأدوات المستخدمة في التحليل المالي للمصارف اذ ظهرت هذه المؤشرات في نصف القرن التاسع عشر وقد كان يتم الاستعانة بها من قبل المستثمرين بهدف ترشيد القرارات الاستثمارية ومن ابرز مميزات هذه المؤشرات والتي أسهمت في انتشارها بين المحللين هو السهولة في استخدامها فضلا عن سهولة استخراج النتائج والفهم المبسط لها بالإضافة الى انه بالإمكان الاعتماد على نتائجها في تقييم أداء المصرف وجميع انشطته الاستثمارية (الفتلي، 2014: 207). وتعد هذه البنود او المؤشرات مهمة في تقييم أداء المصارف اذ انها تبين مستوى أداء المصرف وبالأخص الربح الذي يعتبر من اهم المحاور التي تؤثر على بقاء المصرف حيث تساعد هذه الأرباح على تحقيق النمو والتطور والقدرة على المنافسة في السوق المصرفية.

- اثر الموجودات على ارباح المصرف

يوضح الجدول رقم (6) اثر الموجودات على ارباح المصارف، اذ يلاحظ انه في عام (2017) ان هذه النسبة كانت الأفضل لدى مصرف بغداد اذ بلغت (17.80%) في حين بلغت (14.26%)، (11.92%) لمصرفي الخليج التجاري ومصرف الشرق الأوسط على التوالي، والسبب في هذه الزيادة هو حجم الاستثمارات والممتلكات والمعدات العائدة للمصرف التي تم استثمارها بالشكل الذي أدى الى زيادة الارباح. اما في العام 2018 فقد كان مصرف الخليج التجاري هو الأفضل اذ بلغت هذه النسبة (97%) جاء بعدها مصرف الشرق الأوسط

(61.34%) في حين كانت هذه النسبة هي (26.81%) في مصرف بغداد . استمرت هذه النسبة بعدها بالتذبذب للمصارف عينة البحث حتى وصلت (7.02%)، (34.58%)، (18.60%) للمصارف على التوالي ان ارتفاع هذه النسبة يدل على انه كلما كانت حجم الموجودات مرتفعه كان لها التأثير الأكبر في توليد والتاثير على الأرباح المتحققة للمصرف التجاري.

الجدول 6: اثر الموجودات على الأرباح لمصرفي بغداد والخليج التجاري والشرق الأوسط العراقي للاستثمار (%)

البيان السنوات	بغداد	الخليج التجاري	الشرق الأوسط العراقي للاستثمار
2017	17.80	14.26	11.92
2018	26.81	97.85	61.34
2019	15.51	13.96	36.19
2020	7.02	34.58	18.60

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات في الجداول رقم (1)، (2)، (3).

- اثر حقوق الملكية على الأرباح في المصارف التجارية

في الجدول (7) كان اثر حقوق الملكية على صافي الأرباح الأعلى في مصرف الخليج التجاري اذ بلغت هذه النسبة (7.58%) عام 2017، بينما كانت (4.34%)، (4.21%) لمصرفي بغداد والشرق الأوسط على التوالي ويعود السبب في ذلك الى ارتفاع حقوق الملكية لدى المصرف وبشكل ساعد على زيادة الاستثمارات لهذا البند مما كان له اثر على الأرباح المتحققة، وقد كان مصرف الخليج التجاري هو الأفضل لغاية 2020 حيث كان هناك اثر اكبر لحقوق الملكية على أرباح المساهمين أي النسبة الأكبر من الأرباح المتحققة ترجع للاستثمار الكفاء لهذا المورد المالي بالشكل الذي كان له تاثير على الأرباح.

الجدول 7: اثر حقوق الملكية على الأرباح لمصرفي بغداد والخليج التجاري والشرق الأوسط العراقي للاستثمار (%)

البيان السنوات	بغداد	الخليج التجاري	الشرق الأوسط العراقي للاستثمار
2017	4.34	7.58	4.21
2018	6.42	53.21	19.91
2019	3.74	7.80	13.98
2020	1.37	20.79	7.17

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات في الجداول رقم (1)، (2)، (3).

- اثر المديونية على ارباح المصارف التجارية

تعتبر نسبة المديونية من المقاييس الشائعة التي يتم استخدامها في تقييم مدى اعتماد المصرف على الديون كاحد مصادر التمويل كما انه يقيس قدرة المصرف على ضمان حقوق الدائنين حيث تدل النسبة العالية الى كبر الاخطار في حين تشير النسبة المنخفضة الى موقف افضل واكثر امان وضمنان بقدرة المصرف المالية في المدى الطويل (حسون وخلف، 2022: 302)، كما تعد نسبة المديونية من اهم العوامل المؤثرة على ارباح

المصارف، وتعد المطلوبات احد مصادر الأموال المتدفقة الى الداخل التي يستطيع المصرف استغلالها في توسيع اعماله المصرفية بالإضافة الى انها تعكس الثقة بين الزبائن والمصرف.

الجدول 8: اثر المديونية على الارباح لمصرفي بغداد والخليج التجاري والشرق الأوسط العراقي للاستثمار (%)

البيان السنوات	بغداد	الخليج التجاري	الشرق الأوسط العراقي للاستثمار
2017	13.51	6.67	5.96
2018	20.39	44.64	31.14
2019	11.77	6.16	22.20
2020	5.64	20.55	15.17

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات في الجداول رقم (1)، (2)، (3).

بلغت هذه النسبة لمصرف بغداد (13.51%) عام 2017 في حين بلغت (6.67%)، في مصرف الخليج اما مصرف الشرق الأوسط (5.96%)، كانت النسبة اعلى في مصرف بغداد مما يدل على انه استطاع الاستفادة من مطلوباته من خلال استثماراتها في مجالات متعددة بالشكل الذي اثر على حجم الأرباح فضلا عن قدرة المصرف من خلال هذه الاستثمارات على مواجهة طلبات السحب التي قد يتعرض لها، ارتفعت النسبة لجميع المصارف في عام 2018، وقد كانت النسبة الأعلى من نصيب مصرف الخليج التجاري. استمرت بعدها بالانخفاض لمصرفي بغداد والشرق الأوسط حتى وصلت الى (5.64%)، (15.17%) على التوالي عام 2020، ويرجع السبب في ذلك الى ان البنود المالية الأخرى كان لها اثر اكبر على الأرباح وان هذه المصارف لم تقم بالاستثمار الامثل لمطلوباتها المالية. اما مصرف الخليج التجاري فقد انخفضت عام 2019 ثم عادت وارتفعت عام 2020 اذ بلغت (20.55%) مما يعني ان المصرف نجح في الاستفادة من قيمة المطلوبات واستثمارها في مجالات متنوعة انعكس تأثيرها على الأرباح.

4. خاتمة:

يعد موضوع دراسة الربحية في المصارف التجارية من المواضيع المهمة والتي يتم من خلالها تقييم أداء المصرف فيما يتعلق بقدرته على توليد الأرباح من استثمار الموارد المالية المتاحة له مما يجعله قادرا على البقاء في قطاع يتسم بحدة المنافسة من خلال تقديم الخدمات المتنوعة التي كلما كانت متنوعة ومتطورة أدى الى زيادة جاذبية المصرف للزبائن، لقد هدف البحث الى بيان اهم المؤشرات المؤثرة على ارباح المصارف وتحليل نسب الربحية من خلال دراسة مقارنة لعينة من المصارف الاهلية العراقية، وقد توصل البحث الى العديد من الاستنتاجات يمكن بيانها بما يلي:

- 1- كان معدل العائد على الموجودات افضل في مصرف بغداد خلال مدة البحث وهذا يدل على كفاءة المصرف في ادارته موجوداته في الاستثمارات التي تدر عوائد مرتفعة وخاصة في عام 2020 حيث كانت هذه النسبة مرتفعة جدا مقارنة مع بقية المصارف.

2- ان معدل العائد على حقوق الملكية كان الأعلى في مصرف بغداد أيضا في حين كانت هذه النسب منخفضة نسبيا لمصرفي الخليج التجاري والشرق الأوسط اذ لم تتجاوز هذه النسبة (1.31%)، (2.37%) للمصرفين على التوالي في عام 2017 مما يدل على ان مصرف بغداد كان الاكفاء في استخدام أموال المساهمين وفي تحقيق الأرباح من استثمارها في مختلف المجالات.

3- كان هناك اثر واضح لحجم الموجودات على ربحية المصارف وكانت النسبة الأكبر من نصيب مصرف الخليج التجاري في عام 2018 اذ بلغت (97.85%) وهذا يعني ان الجزء الأكبر من أرباح المصرف هي نتيجة استثمار الموجودات وعدم استغلال بقية الموارد المالية المتاحة بالشكل المناسب. وهو امر طبيعي لان المصرف يعد من شركات الأموال المعتمدة بشكل كبير على موجوداتها لتحقيق مآتهدف الى تحقيقه بالإضافة الى اثرها الإيجابي في ثقة المستثمرين والزبائن وبالأخص في ظل الظروف الاقتصادية غير المستقرة في العراق.

4- كان مصرف الخليج التجاري هو الأعلى في تأثير حقوق الملكية على الأرباح وكان ذلك في عام 2018. ان حجم حقوق الملكية يمثل من العوامل المهمة التي تزيد ثقة الزبائن في مقدرة المصرف على الوفاء بجميع التزاماته في مواعيد الاستحقاق، وهذا يدل ان المصرف لديه قدرة كافية على توليد الأرباح

5- تذبذب اثر المديونية على ارباح المصارف التجارية عينة البحث اذ كانت النسبة الأعلى لمصرف بغداد عام 2018 حيث بلغت هذه النسبة (44.65%) في عام 2018 وهذا يدل على زيادة اعتماد المصرف على أموال الدائنين في تحقيق الأرباح خلال هذا العام مما يعني زيادة الأموال الداخلة للمصرف وقدرته المصرف على استثمارها بالشكل الكفوء.

التوصيات

1- على المصارف العمل على ابتكار الخدمات المصرفية المختلفة فضلا عن تطوير خدماتها الحالية الامر الذي ينعكس جذب المزيد من الزبائن مما يكون له اثر على زيادة الأرباح.

2- يجب على المصارف الحذر في استخدام أموال الدائنين والحرص على توفير السيولة اللازمة لمواجهة طلبات السحب المفاجئة من خلال الموازنة بين السيولة المتوفرة واستثمار هذه الأموال في مختلف الاستثمارات.

3- استخدام أساليب الإدارة الحديثة والكفوءة للأموال المتاحة الذي ينعكس على زيادة معدلات الربحية للمصارف.

4- التخفيض من نسبة الأموال المودعة لدى البنك المركزي بهدف الاستفادة من الأموال في التوسع باستثماراتها وزيادة فرص منح الائتمان مما ينعكس على زيادة عوائد المصرف جراء هذه الاعمال.

5. قائمة المراجع:

- 1- حسون، هالة عيدان و وحيدة جبر خلف، 2022، تحليل وقياس العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية المصارف التجارية، مجلة الريادة للمال والاعمال، المجلد(3)، العدد(1)، ص 221.
- 2- فهد، سيف عادل وآخرون، 2020، قياس وتحليل العوامل المحددة للربحية في المصارف التجارية العراقية باستعمال نموذج العائد على حقوق المساهمين للمدة(2010-2017)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد(12)، العدد(29)، ص426.
- 3- الساعدي، علاء عبدالحسين، 2015، ربحية المصارف والعوامل المؤثرة فيها- دراسة تطبيقية على المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، المجلة العربية للإدارة، المجلد(35)، العدد(1)، ص360.
- 4- الكعبي، علي احمد فارس وزهراء خيون الجبوري، 2021، القدرة الائتمانية وتأثيرها في ربحية المصارف التجارية- دراسة على عينة من المصارف التجارية في سوق العراق للأوراق المالية للمدة(2005-2018)، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد(17)، العدد(69)، ص 152.
- 5- عبدالرسول، هند ضياء، 2017، تأثير بعض العوامل الداخلية على ربحية المصارف- دراسة مقارنة لعينة من المصارف التجارية الخاصة بين إقليم كردستان ومحافظات الجنوب للفترة(2010-2016)، مجلة كلية التراث، المجلد(3)، العدد(28)، ص387.
- 6- فارس، علي احمد و عذراء شهيد كاظم، 2021، قياس العلاقة بين مؤشرات السلامة ومؤشرات الربحية- دراسة تحليلية مقارنة لعينة من المصارف التجارية لسوق العراق للأوراق المالية للمدة(2005-2019)، مجلة وارث، المجلد(3)، العدد(7)، ص234.
- 7- الجعفري، سندس ماجد و حسين جميل خضير، 2021، العوامل الداخلية المؤثرة على ربحية المصارف التجارية في العراق، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد(28)، ص341.
- 8- الاسدي، عبدالحسين جاسم وسامية هاني عجيل، 2020، تقييم المصارف التجارية العراقية باستخدام مؤشرات التحليل المالي (دراسة لمجموعة من المصارف الاهلية في العراق)، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد(9)، العدد(36)، ص134-136.
- 9- فخري، سامر محمد و اسو بهاءالدين قادر، 2016، مؤشر الربحية المصرفية والعوامل المؤثرة فيه، دراسة قياسية في عينة من المصارف التجارية، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد(6)، العدد(2)، ص153.
- 10- حمد، خلف محمد و احمد فريد ناجي، 2017، مخاطر السيولة على ربحية المصارف التجارية- دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد(52)، ص418.
- 11- جاسم، علا سمير سبتي و محمود إسماعيل محمد، 2020، نظم الدفع الالكتروني وفرصة تأثيرها في ربحية المصارف - بحث تطبيقي في عينة من المصارف التجارية العراقية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد (15)، العدد(51)، ص122-125.

- 12- رشم، محمد حسن وعلاء راشي دغيم، 2018، تأثير كفاية رأس المال وفق متطلبات لجنة بازل 111 على ربحية المصارف التجارية- دراسة تطبيقية على عينة في المصارف العراقية الخاصة، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد(8)، العدد(1)، ص142.
- 13- سلمان، عماد عبدالستار، 2013، استخدمت النسب المالية في تحديد العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية - بحث تطبيقي في المصارف التجارية، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد(8)، العدد(32)، ص125.
- 14- الفتلي، قيصر علي عبيد، 2014، استعمال التحليل المالي لتحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية- دراسة عينة في المصارف الأهلية العراقية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد(16)، العدد(3)، ص210.
- 15- ناجي، احمد فريد، 2015، تأثير مخاطر الائتمان على ربحية المصارف التجارية في العراق، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد(11)، العدد(33)، ص370.
- 16- الرفيعي، افتخار محمد و صادق ناطق قدوري، 2021، قياس وتحليل تصير مصادر التمويل غير الوداعية في المصارف التجارية الخاصة في العراق للمدة(2018-2009)، مجلة كلية الكوت الجامعة، المجلد(6)، العدد(1)، ص18.
- 17- بن ساحة، علي، قياس الكفاءة المصرفية للبنوك الخاصة في ظل التحرير المالي، مجلة الواحات للبحوث الدراسات، العدد(18)، 2013، ص97.
- 18- السبهان، شروق خلف لطيف، تقييم السياسية الائتمانية وانعكاسها على الاداء المصرفي- دراسة تحليلية في عينة من المصارف العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2016، ص35.
- 19- التقرير السنوي لمصرف بغداد للمدة(2017-2020) [/https://www.bankofbaghdad.com.iq](https://www.bankofbaghdad.com.iq)
- 20- التقرير السنوي لمصرف الخليج التجاري للمدة(2017-2020) <https://www.gcb.iq>
- 21- التقرير السنوي لمصرف الشرق الأوسط للاستثمار العراقي للمدة(2017-2020) <http://imeib.iq>
- 23- Rose, Peter, Hudgins, Sylvia, 2008, Bank Mangement and Financial Services, 7th edition, McGraw-Hill companies, Inc, p168.
- 24- Kumbiri, M & Webb, R, 2010, A financial Ratio Analysis of Commerical Bank Performance in South Africa, Journal compilation African center for Economics and Finance. Vol(2), No(1).
- 25- Petersen, Mark, 2008, Modeling of banking profit via return on assets and return on equity, proceedings of the World congress on Engineering, Vol(2), p6.
- 26- Flamini, V & McDonald, C, 2009, The Determinants of commercial Bank profitability Sub-Saharan Africa , International Monetary Fund, IMF Working Paper, 2009.
- 27- Alpera, Deger & Anbarb, Adem, 2011, Bank Specific and croeconomic Determinants of commercial Bank profitability, Business and Economics Research journal, Vol(2), No(2).
- 28- Aburime, Uhomoibhi, 2008, Determinants of Bank profitability: company level Evidence from Nigeria, Deakin University.